

**مناقشات وتحليلات الإدارة**  
**النتائج المالية لبنك الاستثمار**  
**للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩**

**القوائم المالية - ملخص**

الميزانية العمومية

بيان الدخل

ديسمبر ٢٠١٨	مارس ٢٠١٩	التغير	مارس ٢٠١٨	مارس ٢٠١٩	التغير	(درهم مليون)
-1%	10,075	10,051	-53%	122	57	صافي إيرادات الفوائد
-14%	12,635	10,902	-23%	56	43	الدخل من غير الفوائد
-14%	747	645	-44%	178	100	الدخل التشغيلي
-13%	14,026	12,164				صافي المخصصات
				(55)	(147)	صافي (الخسارة) / الربح التشغيلي
				123	(47)	النفقات التشغيلية
				(58)	(59)	صافي (الخسارة) / الربح للفترة
				65	(106)	الربح الأساسي للسهم الواحد (فلس)
				4.07	(6.67)	



**النسب الرئيسية**

٢٠١٨	٢٠١٩	
6.2%	*5.6%	نسبة كفاية رأس المال
79.7%	92.2%	نسبة القروض إلى الودائع

\* بلغت نسبة كفاية رأس المال بعد استثمار حكومة الشارقة 13.3% مقارنة مع 13.8% في العام 2018).

انخفض إجمالي أصول البنك بنسبة 13% إلى 12.2 مليار درهم بحلول 31 مارس 2019، مقارنة مع 14.0 مليار درهم بنهاية السنة المالية 2018، ويعود سبب هذا لانخفاض إلى المراجعة الشاملة التي أجراها البنك لمحفظه القروض والتدابير التي اتخذها لخفض معدل الالتزامات في ميزانيته العمومية والتي كان قد باشر في تنفيذها مطلع العام الماضي. وبلغ إجمالي ودايع العملاء 10.9 مليار درهم بحلول 31 مارس 2019، في حين بلغ حجم محفظه القروض للفترة نفسها 10.1 مليار درهم.

في ضوء هذه التدابير وبالنظر إلى التحديات التي تشهدها بيئة الاقتصاد الكلي عموماً، انخفض الدخل التشغيلي للبنك خلال الربع الأول من العام 2019 إلى 100 مليون درهم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صافي الدخل من الفوائد والذي تراجع إلى 57 مليون درهم بسبب الترددي الذي شهدته محفظه القروض خلال العام 2018.

ونتيجة للخطوات الرئيسية التي اتخذها البنك لتعزيز ممارسات الحوكمة المطبقة لديه، وتدعيم الجوانب المتعلقة بضمانات الإتمان ورصد المخاطر بجانب المراجعة الحكيمة لمحفظه القروض، تمكن البنك من وضع حد لترددي محفظه قروضه. واحتسب البنك خلال الربع الأول 147 مليون درهم كمخصصات مقابل خسائر انخفاض قيمة أصوله، مقارنة مع 2.2 مليار درهم مخصصات تم احتسابها عن كامل السنة المالية في 2018. وعلى الرغم من جميع التحديات التي يمر بها البنك، فقد تمكن من الحفاظ على معدلات سيولة جيدة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 92.2% وذلك بفضل قاعدة الودائع المستقرة التي يتمتع بها البنك.

وبهدف حماية مصالح مساهميه والاستعداد لمواكبة الاحتياجات المستقبلية لقطاع الأعمال، أقر مساهمو البنك في أبريل 2019 دخول حكومة الشارقة كمستثمر استراتيجي، مما أدى إلى إعادة هيكلة رأس ماله لترتفع نسبة كفاية رأس المال لديه إلى 13.3٪ (مقارنة مع 13.8٪ في 31 ديسمبر 2018)، أي أعلى من الحد التنظيمي الذي حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وسيمت تنفيذ اتفاقية الإستثمار الاستراتيجي لحكومة الشارقة بقيمة 1.9 مليار درهم على مرحلتين، حيث التزمت الحكومة بعد قيامها بضخ 1.115 مليار درهم في رأس مال البنك خلال أبريل 2019، بتغطية ما قيمته 785 مليون درهم في إصدار حقوق اكتتاب من المقرر أن يطرحه البنك خلال وقت لاحق من العام الجاري.

\*\*\*\*

